فادي عاصلة *

من التوثيق إلى الأرشفة
الأرشيفات الصهيونية كمصدر للمعرفة

هذا المقال هو تجربة استكشافية أولية في الإرث الفلسطيني الموجود في الأرشيفات الصهيونية، لا يهدف إلى كتابة تاريخ للأرشيفات الصهيونية/الإسرائيلية بقدر ما يحاول فهم آليات الجمع والتوثيق التي قامت بها المؤسسات الصهيونية حول فلسطين والفلسطينيين، ومن ثم كيف تحول هذا المخزون إلى مادة أرشيفية. إنها محاولة لطرق أبواب جديدة للمعرفة قد تسهم في إثراء حقول البحث المختلفة، وقد يكون لها أثرٌ ما في حقل الدراسات التاريخية والاجتماعية في محاولتها إضاءة جوانب لم تستوفِ حقها من البحث والتقصي، بعد.

وفرت نشاطات التوثيق العسكري الصهيوني مادة زخمة ومهمة للمؤسسة الصهيونية على مستوييها السياسي والأمني- العسكري، حيث شكلت هذه المواد مرجعاً أساسياً لفهم الواقع الفلسطيني في مسعى لاختراقه وتفتيته والسيطرة عليه. استوفت المواد أهدافها المباشرة التي جمعت لأجلها، وبالتالي انتهى استخدامها لأغراضها تلك. بعدها، صارت أهميتها مختلفة، تنبع من قيمة جديدة تحملها هي، في الأساس، زخم المعلومات وما تمدنا به من معارف حول فلسطين والفلسطينيين، ما يساعدنا على فهم جوانب مختلفة من التاريخ الفلسطيني، إلى جانب مصادر دراسة التاريخ الأخرى (التاريخ الشفوي، المذكرات الشخصية، المواد الأرشيفية، والمراجع التاريخية وغيرها). تشكل هذه المواد مصدراً غنياً ومهماً للمعرفة، كونها نتاج عملية توثيق وبحث ممنهجين، وتحتوي على الكثير من المعلومات التي قد لا تكون متوفرة للباحثين والمهتمين. فالتوثيق في جوهره نشاط يهدف إلى تدوين المعلومات، حفظها، ترتيبها، تبويبها وتحليلها.

*طالب دكتوراه في التاريخ الفلسطيني، الجامعة العبرية. يُدير مؤسسة خزائن (أرشيف مجتمعي يوثق الحياة اليومية)

قد يكون من الصعب التمييز بين المادة التوثيقية والمادة الأرشيفية في السياق الاستعماري الصهيوني، فمن الصعب في الكثير من الأحيان معرفة متى تخرج مادة توثيقية من حيز الاستخدام الفعلي المباشر لتصير جزءاً من الأرشيفات الصهيونية. يبيّن المقال الذي نشرته الباحثة الإسرائيلية إليشا بيسكن بعنوان «كيف تجسست الهغناه على المقاهي العربية في حيفا»

ثمة فارق وظيفي بين فعلي التوثيق والأرشفة، فالتوثيق هدفه في الأســاس، بالإضافة لتدوين المعلومات، حفظها وترتيبها... امتلاك معرفة أساسية ومعلومات ضرورية حول الحقول المعنية أو المُسماة ضمن عينة البحث والاستقصاء، تمكن جامعيها من امتلاك فهم يترجم بآليات وأدوات ضبط وسيطرة. أما وظيفة المادة الأرشيفية فهي حفظ المادة التوثيقية التي فقدت قيمتها الأصلية التي أعدت لها سابقاً، بمعنى هي كل مادة انتهى استخدامها لأهدافها المباشرة. فمثلاً معلومات أمنية عن قيادة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، ستكون مهمة للدوائر الأمنية والعسكرية والسياسية الصهيونية لقمع، إخماد وعرقلة الثورة، بالإضافة لتوفير الحماية الأمنية للييشوف، لكنها بعد كل هذه السنين لم تعد لها قيمة أمنية وعسكرية، وتظل الملفات مادة لفهم ودراسة التاريخ الفلسطيني.

المادة الأرشيفية كما يعرفها القانون الإسرائيلي لعام ١٩٥٥، هي « كل كتابة على ورق أو على أي مادة أخرى، وكل رسم توضيحي، مخطط، خارطة، لوحة، حرف، ملف، تصوير مرئي، تسجيل صوتي وما إلى ذلك. ١ - الموجودة بحوزة مؤسسة من مؤسسات الدولة أو سلطة محلية، استخرجت ولم تعد لها قيمة المادة الأصلية. ٢ – الموجودة في كل مكان ممكن ويوجد بها أهمية لدراسة الماضي، الشعب، الدولة أو المجتمع، أو هي مواد مرتبطة بذكرى ونشاطات شخصيات ما هناك»[١] .

قد يكون من الصعب التمييز بين المادة التوثيقية والمادة الأرشيفية في السياق الاستعماري الصهيوني، فمن الصعب في الكثير من الأحيان معرفة متى تخرج مادة توثيقية من حيز الاستخدام الفعلي المباشر لتصير جزءاً من الأرشيفات الصهيونية. يبيّن المقال الذي نشرته الباحثة الإسرائيلية إليشا بيسكن بعنوان «كيف تجسست الهغناه على المقاهي العربية في حيفا»،[٢] أسماء الكثير من المقاهي الفلسطينية في حيفا قبل عام ١٩٤٨ والتي تصل إلى حوالي سبعين مقهى محتوياً على معلومات وتفاصيل مهمة جداً عن الحياة الاجتماعية في حيفا. جمعت المعلومات حينها من قبل أفراد عصابة الهغناه وكانت ذات طابع أمني وتهدف لفهم المدينة وواقعها والمؤثرين فيها وحياة المقاهي التي تشكل مساحات اجتماعية مهمة لشتى مركبات المجتمع.

ويشير مقال بيسكن إلى عمليات ابتزاز ممنهجة قام بها أفراد الهغناه في ابتزاز الفلسطينيين من خلال تقصي طبيعة المشروبات التي تباع في المقاهي هذه، وإن كان أصحابها يبيعون المشروبات الروحية، كونها قد تشكل مدخلاً للابتزاز سواء أمام المجتمع الفلسطيني في حينها (إذا كان صاحب المقهى مسلماً مثلاً أو من عائلة محافظة) أو أمام السلطات الرسمية البريطانية.

من الصعب معرفة متى خرجت المادة التوثيقية من دائرة الاستخدام المباشر لتصير مادة أرشيفية، فالأرشيف في تعريفه الوظيفي ليس حافظاً لإرث الشعب فقط، بل أداة سلطوية، تقنن المعرفة، تحجبها وتديرها، بما يتلاءم مع مصالحها.

تحوي الأرشيفات الإسرائيلية الرسمية اليوم (بالأساس أرشيف الدولة، وأرشيف الجيش ووزارة الدفاع) حوالي ١٤,٨ مليون ملف، وهذه كمية هائلة جدًا، إلا أن المادة المتاحة والتي يمكن للجمهور معاينتها هي فقط ١,٢٩٪ من هذه الملفات، فعلى سبيل المثال، من ضمن ١٢ مليون ملف يحتوي عليها أرشيف الجيش ووزارة الأمن الإسرائيليين يمكن معاينة ٠,٤٪ فقط.[٣] بالتالي، فالمواد التي تفرج عنها الأرشيفات الإسرائيلية اليوم – كمادة المقاهي المذكورة أعلاه-تقدم لنا، على قلتها، فكرة عميقة عن الجوانب المختلفة التي أرادت المؤسسة الصهيونية معرفتها عن الفلسطينيين، في مجال القضايا الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية وغيرها. كما وتقدم لنا فكرة عميقة جداً عن المجتمع الفلسطيني ذاته وعن تفاصيل مهمة في مسيرته، التي لم يمنحه سياقه التاريخي فرصة توثيقها، لتصير المؤسسة الإسرائيلية مستودعاً لآلاف الملفات التي تخصه، لا يملك هو نفسه معرفة عنها أو طريقاً إليها، ولكنها تظل مصدراً مهما اليوم لجمهور الباحثين الفلسطينيين.

التوثيق الصهيوني العسكري

سيكون فعل التوثيق من أولويات المؤسسة العسكرية

الصهيونية التي ستستثمر كل الجهود والطاقات لتجميع معلومات تفصيلية كافية لتكون ليس فقط مساعداً لمعرفة الآخر كوعي ثقافي، بل لمعرفته عينياً، ما يمكن من امتلاك أدوات فرض ضبط وسيطرة فاعلتين عليه.[٤]

في كتابها الصادر باللغة العبرية «لمعاينة الجمهور: الفلسطينيّون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة»[٥] (ترجمته العربية قيد الطبع عن مركز «مدار») تقدم الباحثة الإسرائيلية رونة سيلع مسحاً مدهشاً لهذه الأدوات والآليات من خلال دراسة معمقة للأرشيفات العسكرية الصهيونية، وعبر معاينة وعرض مجموعة ضخمة من الصور والوثائق الفلسطينية الموجودة في الأرشيفات العسكرية الصهيونية. ويمكن، من خلال بحث سيلع، تلخيص آليات ونشاطات المؤسسات الصهيونية العسكرية قبل النكبة بثلاثة نشاطات أساسية:

١. تجميع مواد حول الأشخاص.
٢. تجميع معلومات حول التنظيمات الفلسطينية وخلاياها.
٣. تجميع مواد حول القرى والأحياء الفلسطينية.

أولا: على مستوى الأشخاص: حاولت المؤسسة الصهيونية إجراء مسوحات تغطي الأشخاص الناشطين والفاعلين، من سياسيين، مقاتلين، مخاتير، أعيان... سواء لفهم توجهاتهم وإدارة المعركة معهم أو للبحث عن متعاونين محتملين، لذلك شملت ملفات الأشخاص معلومات مثل: الاسم والعائلة، اللقب، الحمولة، تاريخ الولادة، الأصل، المنطقة، العنوان الشخصي، مكان العمل، الوظيفة، الدين، القومية، الانتماء السياسي، الوضع الاقتصادي، الأملاك، مواصفات الشخص، دائرة التأثير، أقارب، مستوى وطبيعة علاقاته مع السلطات، مستوى وطبيعة علاقته مع اليهود، سجل نشاطاته السياسية أو العسكرية.

وكان يعكوف شمعوني،[٦] أحد الأشخاص البارزين في مجال جمع المعلومات، فقد انضم إلى الاستخبارات الصهيونية عام ١٩٤١ وكان مسؤولاً عن ملف الأشخاص الذي سيُساهَم من خلاله في رفد العصابات الصهيونية بالمواد اللازمة عن الفلسطينيين. ويمكن، بطبيعة الحال، تجميع شذرات عن نشاطاته من خلال كتبه العديدة التي ألفها.[٧]

ثانياً: مستوى الخلايا والتنظيمات الفلسطينية: تأسست وحدة الرصد عام ١٩٣٩ على خلفية الثورة الفلسطينية الكبرى التي واجه الهغناه فيها نقصاً

(بدون تاريخ أو اسم) كتب على ظهر الصورة «قاتل في المنشية»، أرشيف الجيش ووزارة الدفاع (نقلاً عن رونة سيلع)

حاداً في المعلومات، على أثره، ارتأت القيادة العسكرية الصهيونية ضرورة امتلاكها لمعلومات حيوية لكي تستطيع مواجهة التنظيمات الفلسطينية.[٨] حاولت وحدة الرصد جمع المعلومات بطرق عدة، إما من خلال زرع مصورين مستعربين لصالحهم يقومون بالتصوير وتحويل المعلومات لهم كما حصل في حالة يسرائيل نيتح[٩] الذي انضم إلى الدائرة المحيطة بعبد القادر الحسيني مُدعياً أن اسمه إبراهيم بن إبراهيم السيد،[١٠] وإما من خلال الاستيلاء على أرشيفات خاصة كأرشيف خليل رصاص الذي كان مرافقاً لعبد القادر الحسيني.[١١]

ثالثاً: ملف القرى الفلسطينية: انطلق في أربعينيات القرن الماضي مشروع الهغناه «ملف القرى» والذي احتوى على معلومات تفصيلية تشمل أكثر من ١٠٠٠ قرية فلسطينية، المعلومات المدرجة في هذا الملف عن كل قرية تشمل: الموقع الجغرافي، موارد القرية، بئر الماء، نقاط الارتكاز الاقتصادية للقرية، أعداد المواشي، خلايا النحل، العائلات الرئيسية في القرية، الأشخاص المؤثرون داخل

تصوير يسرائيل نيتح (مصور مستعرب لقب نفسه ابراهيم بن ابراهيم السيد)- مقاتلو عبد القادر الحسيني، القسطل ١٩٤٨

كل عائلة، صور أرضية وجوية، صور لمداخل القرية.[١٢] استخدمت عدة تقنيات لتصوير القرى، إذ كان مخبرو البلماخ يخرجون في جولات استكشافية واستقصائية ويصورون القرى، ولمّا لم تكن وقتها صور بانورامية كانوا حينها يصورون القرية من عدة جوانب ثم يلصقون الصور ويقومون بترقيم المباني أو الاشارة إلى مداخل ومخارج القرية، والمباني الحيوية فيها.

كان الجوالة على مستوى عالٍ من الحذر ،ففي حال وجود فلسطينيين في المحيط يتحايلون ويموهون نشاطهم من خلال التمثيل والادعاء بأنهم يصورون بعضهم، وخلال التصوير كان المصور يحاول التقاط أكبر جانب ممكن من القرية أو الحيز المكاني، بحيث يكون زملاؤه في أسفل الصورة أو هامشها، ثم يتم تشويه الوجوه لاحقاً كي لا يتم الإمساك بالموثِّقين.

وكان يتم إرفاق الصور مع الصور الجوية التي كانت تلتقطها الوحدة التقنية في الهغناه ومع ملف القرى والمعلومات ومع الأشخاص والتنظيمات والخلايا، ما يمكن من امتلاك معرفة عميقة جداً عن القرية.[١٣]

أدّى هذا، بطبيعة الحال، إلى تراكم المواد، ليصير الفلسطيني مختبراً لتجارب الحركة الصهيونية، التي تقوم بدراسة فلسطين، جغرافياً واقتصادياً، ثقافياً واجتماعياً، وكانت هذه المعرفة عاملاً حيوياً في شتى المحطات التاريخية التي عاشها الفلسطينيون وفي نكبتهم لاحقاً، حيث سيرافق الوحدات العسكرية دوماً في كل معركة وجولة متخصصون وباحثون من الذين عملوا على دراسة هذه المواد وتحليلها. هكذا كان موظفو الأرشيفات جزءًا فاعلاً في نكبة فلسطين، وستظل هذه الأرشيفات أيضاً مصدرًا لأجيال من الباحثين الإسرائيليين بعدها توفر لهم مدخلاً مهما لفهم الوعي الفلسطيني.

منظر عام: قرية بدوية، جوالة البلماخ والوحدة التقنية، ١٩٤٧، أرشيف الجيش ووزارة الدفاع (نقلاً عن رونة سيلع)

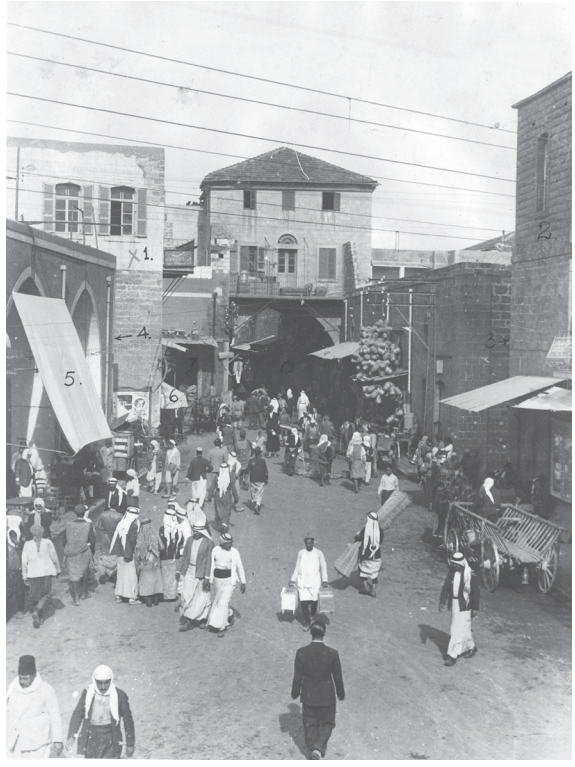

كُتبت على الصورة أرقام وفي الخلف كُتب بالعبرية:

١ – جمعية التربية والثقافة
٢ – جمعية الإخوان المسلمين
٣ - شارع الدرج المؤدي لشارع الملوك
٤ – دخلة بيت قرمان التجاري
٥ – محمد شريف منصور
٦ – قهوة أبو عطا
٧ – المخبز الوطني
٨ – البوابة الشرقية

مصور غير معروف، القدس ١٩٤٨، أرشيف الجيش،
ووزارة الدفاع (نقلاً عن رونة سيلع)

صور جوية

المقيبلة في ١٩ آذار ١٩٤٨، وحدة طيران البلماخ والوحدة التقنية، أرشيف الهغناه (نقلاً عن رونة سيلع)

من التوثيق إلى الأرشفة – بدايات الأرشفة الصهيونية

فعل الأرشفة، والذي هو بطبيعة الحال المستوى التالي من عملية التوثيق، أو مستودع الوثائق التي خرجت من دائرة الاستخدام الفعلي، كان جزءاً من النشاط الصهيوني في فترة مبكرة.

في مذكرة تحت عنوان «مقترح بخصوص إقامة أرشيف لليشوف العبري في أرض إسرائيل» والتي تعود للعام ١٩٣٥ يقدم «الكسندر باين»[١٤] رؤيته في فلسفة الأرشفة الصهيونية وأهدافها، حيث يعدد باين سبعة أسباب تستدعي وجود أرشيف مركزي لليشوف، وما يهمنا من بين هذه الأسباب هو الرابع والخامس والسادس، حيث يقول عن أن الأرشيف: «سيكون عاملاً تربوياً مهماً يمكن من خلاله توفير المواد لدراسة الوطن كما يمكّن من طباعة المواد المؤرشفة فيه، وإقامة المعارض المتنقلة إلخ، إضافة إلى ذلك فإن المواد ستستخدم في إجراء دراسات اجتماعية، اقتصادية وجغرافية لأرض إسرائيل العبرية»،[١٥] أما السبب السادس فيقول باين: «سيستخدم لأغراض الدعاية الصهيونية ولأغراض الحرب ولصالح حقوق اليشوف ومطالبه...».[١٦]

كان ألكسندر باين يعرف أن «الأرشيف صهيوني» قائم وموجود[١٧] لكنه كان يفكر بأرشيف يتجاوز الأرشيف الصهيوني – كما جاء في المذكرة – أرشيف لليشوف نفسه، يشمل كافة ملفات الكيبوتسات والمستوطنات، ملفات الأحزاب والحركات السياسية، مذكرات الشخصيات السياسية والاجتماعية الفاعلة في اليشوف اضافة لقسم يكون مكاناً لدراسة تاريخ العائلة اليهودية.

سوف تتآزر رؤية «ألكسندر باين» عملياً مع رؤية كبار المؤرشفين الصهاينة مثل «جورج هيرلتس» (١٨٨٥ – ١٩٦٨) مؤسس ومدير الأرشيف الصهيوني، يسرائيل كلوزنير (١٩٠٥ – ١٩٨١) المؤرخ والمؤرشف الصهيوني، وسيصير «الدكاترة الثلاث» كما أصطلح على تسميتهم في الوكالة اليهودية،[١٨] رواد الأرشفة الصهيونية بامتياز، حيث سيرسمون ويحددون ملامح السياسة المذكورة أعلاه.

كان تحويل المشروع الصهيوني إلى مشروع دولة لا بد أن يحمل معه تغييراً جذرياً في الجوهر المؤسساتي وأدوات العمل المتعلقة به، وبالتالي كان لا بد من تفكيك مؤسسات الحركة الصهيونية لأنها ستصير وزارات الدولة. وكان المشروع الصهيوني بحاجة لخطاب واحد، ثقافة جمعية تعبر عن المجتمع لأجل صناعة «ثقافة» تربط الأفراد المختلفين.

وستعمل معظم الأرشيفات انطلاقاً من فهم عميق بأن الأرشفة هي مشروع قومي صهيوني ضروري يمكن القائمين عليه من صناعة دعاية مضادة، والمساهمة في الحروب، وصناعة الوعي وتنشئة الأجيال. وقد ترافق التطبيق الأبرز لهذه السياسة مع بدايات الحركة الصهيونية، ففي ثورة البراق مثلاً عام ١٩٢٩ قامت الحركة الصهيونية بتشكيل لجنة من كبار الحاخامات، الأكاديميين والمؤرخين، الباحثين والدارسين لأجل صياغة خطاب تاريخي علمي متين يثبت علاقة اليهود بحائط البراق. عملت هذه اللجنة بجد لكتابة بحوث في هذه المجال، ومن غير المفاجئ أن يكون من بين من اشتغلوا باجتهاد في هذا المشروع الباحث بن تسيون دينور، الذي كان متحمساً لربط التاريخ بالمشروع الصهيوني ووضع المعرفة في خدمة المشروع الصهيوني.[١٩]

وتتبدى مركزية الأرشفة، على نحو واضح، في مشروعي بن تسيون دينور البارزين: الأول «الشركة التاريخية الإسرائيلية» عام ١٩٢٦ (والتي ما زالت قائمة حتى اليوم) والمشروع الثاني «الأرشيف المركزي لتاريخ الشعب اليهودي» عام ١٩٣٨، كان دينور في كلا المشروعين من المؤسسين وكان في كليهما «ألكسندر باين» شريكاً في التأسيس. من هنا سيكتب دينور محاججته لإثبات علاقة اليهود بحائط البراق،[٢٠] والتي سيستند فيها على مواد أرشيفية تاريخية، كما سنراه أيضاً في مرحلة لاحقة يستنجد بالتاريخ مجدداً لتعزيز المشروع الصهيوني كوقوفه أمام لجنة وود هيد ليقدم محاججة حول مقترح التقسيم.

تركت هذه النشاطات أثرها في وعي المستوطنين اليهود في فلسطين، فقد حققت فعلياً جانباً من أهداف «الكسندر باين» في خلق هوية وليدة من خلال المعرفة، أو كما يقول يعكوف برناي فان دينور قام بصهينة تاريخ اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل».[٢١]

لا يشكّل دينور حالة استثنائية بقدر ما كان جزءاً من رؤية صهيونية تستنجد بالتاريخ وتستكشفه لإعادة تركيبه وصنعه – بلغة شلومو ساند –، فقد كانت الصهيونية مضطرة ومنذ بدايتها أن تزاوج بين التاريخ وبين العسكرة، بين المعرفة وبين اللغة وفق مدارس الفلسفة الحديثة، الأمر الذي يتطلب أولاً امتلاك المادة الأولية من وثائق ومخطوطات، وهو ما تجلى في نشاطات الأرشيفات الصهيونية المبكرة، وبعد ذلك تتم إعادة قراءة هذه المواد لنسج رواية متوافقة مع الرؤية الصهيونية.

سار على خطى دينور الكثير من المؤرخين الصهيونيين، وقد تكون حالة الباحث دافيد يلين (١٨٦٤-١٩٤١) مميزة في هذا السياق، حيث قدم على أثر ثورة البراق عام ١٩٢٩ محاججة مهمة أمام لجنة التحقيق، حاول من خلالها التأكيد على علاقة اليهود بحائط البراق والتقليل من علاقه المسلمين به، مدعياً أن ردود الفعل السياسية هي التي عزّزت علاقة المسلمين بالبراق وليس البعد الديني، وبالتالي فهي ردة فعل أكثر من كونها علاقة دينية، تُرجمت محاججة «يلين» إلى عدة لغات ولقيت أصداء واسعة في المحافل والأوساط الأكاديمية، فرد عليه شيخ العروبة أحمد زكي باشا (١٨٦٧-١٩٣٤) بكتاب خاص أسماه «تصحيح الأخطاء في دفاع الأستاذ يلين المحامي عن اليهود». وبأسلوب علمي رصين فند كل ادعاءات يلين حتى اعتبر رده، في نظر الكثيرين، علمياً ومتيناً.[٢٢]

قيام إسرائيل وقوننة الأرشفة

كان تحويل المشروع الصهيوني إلى مشروع دولة لا بد أن يحمل معه تغييراً جذرياً في الجوهر المؤسساتي وأدوات العمل المتعلقة به، وبالتالي كان لا بد من تفكيك مؤسسات الحركة الصهيونية لأنها ستصير وزارات الدولة. وكان المشروع الصهيوني بحاجة لخطاب واحد، ثقافة جمعية تعبر عن المجتمع لأجل صناعة «ثقافة» تربط الأفراد المختلفين.

في هذا السياق، يعود بن تسيون دينور إلى الواجهة وسيسعى هذه المرة إلى أمرين:

الأمر الأول نظام تعليمي واحد يتلاءم مع نظرية بن غوريون الملقبة «بوتقة الصهر»[٢٣] التي سعى من خلالها إلى صناعة هوية متجانسة، تصهر كافة الهويات والاختلافات لبلورة الهوية الإسرائيلية الوليدة. وكخطوة لتنفيذ ذلك، كان لا بد أن يكون هناك نظام تعليمي قادر على صهر الهويات التي جلبها المستوطنون اليهود معهم من شتى الأماكن التي جُلبوا منها، الأمر الذي يتطلب أيضاً تفكيك مدارس الأحزاب

والتيارات الصهيونية لتكون جزءاً من النظام التعليمي الجديد الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم. وسيحقق دينور ذلك من خلال إقرار قانون التعليم من خلال منصبه، حيث عُيِّن دينور وزيراً للتعليم بعد وفاة دافيد ريمز (١٨٨٦ – ١٩٥١). وعلى الرغم من أنه لم يكن ضمن قائمة مباي، إلا أن بن غوريون اختاره ليكون وزير التعليم ضمن الكرسي المحفوظ لكبار الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية.[٢٤] انطلاقاً من هذا الموقع سيخوض دينور معارك هائلة أمام التيارات المختلفة لفرض نظام تعليمي رسمي عام، وهو ما ستقره الحكومة الإسرائيلية الرابعة عام ١٩٥٣.

الأمر الثاني هو دور بن تسيون دينور في صياغة قانون الأرشفة الإسرائيلي – وأيضاً بمشاركة ألكسندر باين – فبعد قيام إسرائيل كتب باين المقترح الأول لقانون الأرشيفات تحت عنوان «مقترح قانون بشأن حفظ الوثائق التاريخية»[٢٥] منوهاً لضرورة إقامة جسم حكومي يشرف على كافة الأرشيفات وخاصة المهمة منها. اقترح باين أن تقام لهذا الغرض لجنة مكونة من ممثلي الحكومة وممثلي الأرشيفات الثلاثة: الأرشيف الصهيوني، أرشيف الجيش والأرشيف المركزي التابع للشركة التاريخية الإسرائيلية، وهو ما اعتبر غريباً في ذلك الحين، كون الأرشيف المركزي كان لا يزال يومها أرشيفاً بسيطاً، ولكنه يمكن أن يفهم من ذلك رغبة باين في أن يكون هو نفسه ضمن اللجنة، حيث كان من المتبع أنه عندما يحضر مدير الأرشيف الصهيوني جورج هيرلتس، فلن يتمكن باين من الحضور لأنه نائب رئيس الأرشيف الصهيوني. لذلك ولتجاوز هذا العُرف، حاول باين ضمان مقعد لنفسه في اللجنة من خلال أرشيف آخر هو الأرشيف المركزي الذي أسسه مع دينور.[٢٦]

قدم المقترح في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٩ وأدخل عليه الكثير من التعديلات والتي لا مجال لذكرها هنا، ولكن المهم هو أنه وبعد سنة من تقديم المقترح، تقدم بن تسيون دينور (ولم يكن حينها وزيراً للتعليم) بطلب إلى وزير العدل الإسرائيلي لمناقشة مقترح قانون الأرشيفات. بدأت بعد ذلك مداولات عديدة، ولكن الملاحظ أن وزارة التربية والتعليم (بعد أن أصبح دينور وزيرا) طلبت نقل قانون الأرشيفات (بعد مراجعته قانونياً في وزارة العدل) ليكون ضمن صلاحياتها.

اقترح دينور أن يقوم رئيس الحكومة بنفسه بتعيين أمين عام للأرشيف بناء على مشاوراته مع وزير التربية والتعليم، ولضمان تجميع المواد فقد اقترح تعديلات مثل الفرض على «مواطني الدولة» أن يبلغوا عن أي مواد ذات قيمة مهمة للجمهور يملكونها وأن يتم تحويلها إلى سلطة الأرشفة لتقوم بتصويرها، وهو الأمر الذي سيخلق نقاشاً في جلسة الكنيست في ٢٨ حزيران ١٩٥٢، حيث رفضت المعارضة هذا البند، كما رفضت أن يرتبط أمين عام الأرشيف برئيس الحكومة، لأن ذلك سيكون مدخلاً لإخفاء حقائق أو طرح حقائق وصياغتها بطريقة مختلفة وتشويه التاريخ وفق رؤية الحزب أو رئيس الحكومة. وقد تم التوصل إلى تسوية في هذا الشأن مفادها أن تعيين الأمين العام يتم بالتوافق عبر استشارة المجلس الأعلى للأرشفة.

في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥ أُقر القانون وبعدها بسنة ونصف بدأ تنفيذه، وسيكون بطبيعة الحال الكسندر باين هو أول مدير لأرشيف الدولة.

نشاطات الأرشيفات الصهيونية والمواد الفلسطينية فيها

نظم قانون الأرشيفات الإسرائيلية لعام ١٩٥٥ عمل الأرشيفات الإسرائيلية وسياستها، ونتج عنه أن الأرشيف الصهيوني ظل أرشيفاً جماهيرياً معترفاً به، وتم تأسيس «أرشيف الدولة» واعتماده كجسم رسمي يوثق ويستوعب كل ما ينتج في مؤسسات الدولة المختلفة، الوزارات والهيئات والسلطات المحلية والمؤسسات القضائية وغيرها. كل هذه المواد هي من المواد التي يوثقها أرشيف الدولة والذي يعد قسماً من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية ويتم تمويله من مكتب رئيس الحكومة.

كما تم تأسيس «المجلس الأعلى للأرشفة»– وفقاً للقانون–، وهو يتكون من ممثلين عن كافة الأرشيفات، إضافة للمكتبة الوطنية الإسرائيلية والأرشيف الصهيوني وأرشيف الجيش ووزارة الأمن وغيرها.[٢٧] يقدم هذا المجلس الخدمات الاستشارية لـ»مؤرشف الدولة» (أي رئيس أرشيف الدولة) ويراقبه، أما أرشيف الجيش فاعتبر كجزء من أرشيف الدولة ولكنه يحظى باستقلالية إدارية وبمصادر تمويل خاصة.

بموازاة هذا، كانت قد تأسست عام ١٩٥٠ «المؤسسة الإسرائيلية للأرشفة والمعلومات» والتي باشرت أعمالها عام ١٩٥٦، وهي عبارة عن شبكة تنسيقية تضم داخلها أكثر من ٤٠٠ مؤرشف ومدير سجلات من مختلف الأرشيفات الإسرائيلية. وقد بدأت عام ١٩٨٧ بإصدار مجلة متخصصة في الأرشفة تحت عنوان «أرشيف» والتي تُعنى بكل القضايا الأرشيفية، سواء على مستوى المضامين أو على المستوى التقني.[٢٨]

المواد الفلسطينية وكيفية الوصول إليها

قد تعطي مراجعة المـواد الفلسطينية في الأرشيفات الإسرائيلية فكرة عن آليات التوثيق، وعن كيفية الحصول على بعض المعلومات، فمنها:

- **مـواد تم سلبها:** من بينها أرشيفات المصورين الفلسطينيين مثل خليل رعد وعلي زعرور وغيرهم. أو الكتب الفلسطينية في المكتبة الوطنية الإسرائيلية.[٢٩]
- **مواد تمت مصادرتها:** وهي المواد التي استولى عليها الإسرائيليون من مكاتب القوات البريطانية بعد انسحابها، أو احتلال المكاتب الفلسطينية وسلب محتوياتها، كملفات القنصليات الغربية والعربية في فلسطين، (أرشيفات القنصليات السعودية، المصرية، اللبنانية، السورية، العراقية) ملفات المجلس الإسلامي الأعلى، ملفات عجاج نويهض، عوني عبد الهادي، عزت طنوس وغيرهم.
- **ملفات تم جمعها من قبل مؤسسات بحثية – أكاديمية صهيونية:** بيت الكتاب القومي (المكتبة الوطنية الإسرائيلية) وغيرها: صور، خرائط، ملصقات ومنشورات سياسية، دعوات لندوات، دعوات لمظاهرات، إعلانات لأمسيات فنية، ثقافية.
- **مواد تم إنتاجها:** مواد ومسوحات بحثية حول جوانب مختلفة قامت بها أذرع المؤسسة الصهيونية: كملف المقاهي، ملفات القرى، ملفات الشخوص...

من هنا، وبناءً على السيرورة التاريخية، يمكن نوعاً ما تحديد المواد الفلسطينية وتتبعها، فالمواد المتعلقة بالدراسة الأكاديمية، المخطوطات الإسلامية، الصحف والمجلات الفلسطينية سيسهل ايجادها في المكتبة الوطنية الإسرائيلية (علماً أن بعضاً من الممكن ايجاده في أرشيفات أخرى)، والتي أطلقت مؤخراً مشروع جرايد، وكما تقول المكتبة من على صفحاتها، أن في فلسطين وحدها صدر بين الأعوام ١٩٠٨ – ١٩٤٨ أكثر من ٢٥٠ مجلة وصحيفة، تملك المكتبة نصفها بواقع أكثر من ١٥٠ ألف صفحة، وقد بدأت المكتبة برفعها على موقع الكتروني خاص أعد لذلك.[٣٠]

أما فيما يتعلق بالمواد الفلسطينية التي تمت مصادرتها والاستيلاء عليها بعد النكبة، أو وجدت في بيوت الفلسطينيين ومكاتبهم فتم في العادة تحويل هذه النوعية من المواد لـ«أرشيف الدولة» حيث يمكن ايجاد مئات آلاف الصفحات من المواد الفلسطينية فيها، كملفات المؤسسات والجمعيات الفلسطينية، مراسلات الفلسطينيين مع المندوب السامي، معاملات الفلسطينيين الرسمية ضمن الدوائر البريطانية، ملفات عثمانية كسجلات النفوس، ملفات النخب الفلسطينية وغيرها، يمكن معاينة قسم من هذه المواد على موقع «أرشيف الدولة» حيث يمكن للباحثين تحميل المواد.[٣١]

المكاتب الفلسطينية والتي اختصت بالنشاط العسكري (كمكاتب النجارة مثلا) والتي تم احتلالها من قبل قوات الهغناه عام ١٩٤٨، احتوت على معلومات مهمة ساعدت القوات العسكرية الصهيونية، فبعضها احتوى على معلومات عسكرية حول التنظيمات الفلسطينية اتصالاتها، قوائم المراسلات، تمويلها، وغيره، أدرجت هذه المواد مع ملفات الأشخاص والخلايا والقرى. معظم هذه المواد ولحاجتها العسكري سُلبت واوُدعت في أرشيف الجيش ووزارة الدفاع.[٣٢]

يمكن أيضاً ايجاد ملفات لفلسطينيين تواصلوا مع الحركة الصهيونية، إضافة إلى ملفات الأراضي والقضايا الحدودية، فكونها كانت تمر عبر أذرع الحركة الصهيونية من الوكالة اليهودية، دائرة أراضي إسرائيل، صندوق التأسيس وغيرها، فجميع هذه الملفات محفوظة في الأرشيف الصهيوني.[٣٣]

سياسة الإفراج عن المواد

وفق البحث الواسع الذي أجري مؤخراً في «عكفوت»[٣٤] حول اتاحة المواد، والمعيقات التي تحول دونها، أن أرشيف الجيش ووزارة الدفاع يحوي ١٢ مليون ملف، أما أرشيف الدولة فيحوي ١,٨ مليون ملف وفقط ١٪ من هذه المواد متاحة للجمهور.[٣٥]

رغم أن قانون الإفراج لعام ١٩٦٦ ينظم عملية الإفراج عن المواد ويحدد السنين كالتالي: ١٥ سنة التقييد العام، ٢٠ سنة لمحاضر جلسات ولجان الكنيست، ٢٥ سنة ملفات وزارة الخارجية، ٣٠ سنة ملفات شرطة إسرائيل، سلطة السجون ووزارة الأمن الداخلي، ٥٠ سنة قرارات المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينيت) وملفات الأمن والجيش، و ٧٠ سنة ملفات تتعلق بملفات شخصية، ملفات الشاباك، الموساد وغيرها.[٣٦]

ومن ناحية ثانية، يتضح من مسح «عكيفوت» أن هذا القانون لا يطبق، وذلك اعتماداً على القانون ذاته من خلال البند الثامن في الملحق، والذي ينص على أن الإفراج عن الملفات يتم بعد التأكد من أن الكشف لن يضر بأمن الدولة، أمن الجمهور، وأمن الأشخاص المذكورين في الملفات. لأجل إحكام ذلك أيضاً أقيمت عام ١٩٨١ «اللجنة الوزارية للسماح بمعاينة المواد الأرشيفية السرية»، وقد جاء ذلك للالتفاف على صلاحيات «السلطة العليا للأرشفة» ولمنع تسريب مواد سرية.[٣٧]

هكذا تتم عرقلة نشر العديد من الملفات، كما حصل مع جزء مهم من ملفات مجزرة دير ياسين، حيث قدمت جريدة هآرتس والصحفي جيدي فايتس وطالبة من كلية بتسلئيل للفنون – عام ٢٠٠٧ – طلباً لمعاينة ملفات مجزرة دير ياسين كونه قد مر عليها أكثر من خمسين عاماً، فاجتمعت اللجنة الوزارية وقررت منع فتح الملفات لخمس سنين إضافية- أي لعام ٢٠١٢ -معللة ذلك بأن اتاحة المواد لمعاينة الجمهور سيؤثر على علاقات إسرائيل الخارجية. منذ ذلك اليوم لم تجتمع اللجنة الوزارية مجدداً وظلت الملفات مغلقة أمام الجمهور.[٣٨]

وستكون هذه الإجابة ذاتها بالنسبة لفتح عشرات الملفات التي لا تزال مغلقة في الأرشيفات الإسرائيلية والتي قد تفصح عن تاريخ مختلف وبديل للتاريخ الذي نعرفه،[٣٩]كما أن ذات السياسة تنطبق على شرائح مجتمعية أخرى كأرشيف أطفال اليمن الذي أفرج عنه فقط بعد ضغط داخلي هائل مورس على المؤسسة السياسية.

ومن الجدير ذكره أن التغييرات الأخرى التي أعلنها المستشار القضائي ستزيد من صعوبة الوصول للمواد الأرشيفية، حيث أمر مكتب المستشار القضائي التابع للحكومة الإسرائيلية مطلع شهر آب ٢٠١٧ أنه من الآن فصاعداً كل طلب للاطلاع على مواد أرشيفية سيرسل للجهة التي أودعت هذه المواد في أرشيف الدولة، فمراجعة مادة أرشيفية حول قضية جنائية مثلاً سيكون مشروطاً بموافقة المؤسسة الأمنية التي أودعته مما سيعرقل مجدداً الافراج عن المواد وسيعزز من سطوة الرقابة.[٤٠]

وعودة إلى الأرشيفات

تمدنا الأرشيفات الإسرائيلية بالكثير من المعلومات حول رؤية المؤسسة الصهيونية للمجتمع الفلسطيني والمساحات التي اشتغلت عليها والتقنيات التي طورتها لأجل بناء معارف مختلفة حوله. معلومات حول مختلف الجوانب الاجتماعية الثقافية السياسية: ملفات المقاهي، ملفات الجمعيات الفلسطينية قبل الـ ٤٨، ملفات القرى الفلسطينية، ملف الأشخاص، ملفات المؤسسات السياسية الفلسطينية، ملفات مكاتب الانتداب التي توجه إليها الفلسطينيون وظلت طلباتهم ورسائلهم فيها.

تشكّل كل هذه المعارف والمعلومات والتي هي رهينة الأرشيفات الإسرائيلية اليوم مادة غنية لكل مهتم وباحث، إنها تحوي التفاصيل الدقيقة لواقع المجتمع الفلسطيني وعملية تشكله. قد لا تكون جميعها ذات مصداقية عالية، وعلى الباحثين بطبيعة الحال تحري مصداقيتها ومقارنتها بدلائل وروايات وأدبيات أخرى، لكنها تبقى مرجعاً مهماً قد يشكل ويضيء مساحات جديدة في التاريخ الفلسطيني، ويوجهنا نحو إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني.

الكثير من هذه الملفات ليس متاحاً، فمعظمها لا يزال رهين الرقابة الإسرائيلية وفي عهدة «مؤرشف الدولة» تنتظر سيرورة معقدة من الإجراءات البيروقراطية للإفراج عنها.

لقد كانت علاقة الفلسطينيين مع الأرشيفات الإسرائيلية علاقة محدودة إذ لم يتجاوز عدد الباحثين الفلسطينيين الذين توجهوا للأرشيفات الإسرائيلية بضع عشرات، كان ذلك بسبب البيرواقراطية والتمييز الذي عاناه الباحث الفلسطيني في مقابل الباحث الإسرائيلي، حيث كانت ترفض الكثير من الطلبات على خلفية قوميتهم أو ديانتهم،[٤١] في حين كانت الأرشيفات ذاتها تزيل كل العقبات أمام الباحث الإسرائيلي.

هكذا نتج أن معظم الأبحاث الضخمة والمبنية على معرفة دقيقة بالمجتمع الفلسطيني كانت أبحاثاً إسرائيلية كأبحاث دافيد كروبانكر حول البيوت الفلسطينية في القدس، والذي حولها لمشروع ضخم امتد لأربعين عاما ونتج عنه حوالي ثلاثين كتابا، أو أبحاث رونة سيلع حول التصوير الفلسطيني والذي كشفت من خلاله أعمال خليل رعد، علي زعرور والكثير من انتاجات المصورين الفلسطينيين المنهوبة في الأرشيفات الإسرائيلية.

من الضروري اليوم مراجعة المواد هذه، تعقبها، قراءتها، نقدها ومقارنتها بالروايات الشفوية، الروايات التاريخية، والوثائق الفلسطينية الخاصة، لإعادة كتابة التاريخ الفلسطيني مجدداً، التاريخ المليء بالثغرات والفجوات والتساؤلات، إن هذه المواد تسد بعض الفجوات، وتشير إلى الكثير من الأشخاص الذين غيبهم التاريخ، تسلط الضوء على قضايا منسية، تحكي قصصاً لم تصل إلينا وتعطي تفسيراً وفهماً لقضايا حسبنا أنها مفهومة ضمناً، إنها معلومات قد تكون مدخلاً نحو فهم جديد، وتاريخ جديد، تاريخ النكبة الذي لم يكتب بعد، وتلك قد تفضي لمساحة أخرى وتجيب عن سؤال أقسى وأعمق: لماذا حدث كل هذا؟ وقد يكون في ذلك بداية للنهوض، فالنهوض يكون حين نبدأ بالبحث عن أسباب الهزيمة.

الهوامش

١ الأرشيفات الإسرائيلية لعام ١٩٥٥:
htm#Seif0.001_028/https://www.nevo.co.il/law_html/Law01

2 إليشا بيسكن، " هكذا تجسست الهغناه على المقاهي العربية في حيفا"، مدونة المكتبة الوطنية الإسرائيلية (هسفرانيم)، ٢٠١٧/٥/١١ (بالعبرية):
http://blog.nli.org.il/coffee
وقمت بترجمة المقال على الرابط:
83%D8%87%D9%D9%/18/07/https://khazaaen.wordpress.com/2017
%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D8%B3%D8%AA-
87%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D%84%D9%%D8%A7%D9
89-%D8%%84%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%B9%D9%9
8A-%87%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%A7%D9
/84%D8%B9%D8%B1%%D8%A7%D9

3 انظروا "١,٢٩٪: وضع منالية الأرشيفات الحكوميّة" (بالعبريّة). بحث أجراه مركز "عكفوت" معهد لبحث الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني:
https://akevot.org.il/news-item/september-2017-data-sheet-state-of-
/access-to-israeli-government-archives

4 بيسكن، "هكذا تجسست..." ٢٠١٧/٥/١١

5 رونة سيلع. "لمعاينة الجمهور: الفلسطينيّون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة". (تل أبيب: دار هيلنا للنشر، ٢٠٠٩). (بالعبريّة)

6 يعكوف شمعوني (١٩١٥ – ١٩٩٦)، يهودي من أصول ألمانية، استوطن في فلسطين عام ١٩٣٥، وانضم للاستخبارات الصهيونية عام ١٩٤١ حيث ركّز نشاطات الدائرة العربية، ثم انتقل إلى قسم "الحرب النفسية" في الهغناه. بعد عام ١٩٤٨، عمل في وزارة الخارجية في مناصب مختلفة، منها سفيراً في عدة دول.

7 يمكن مراجعة كتابه: يعكوف شمعوني، عرب فلسطين، (تل أبيب: دار عوفيد، ١٩٤٧) (بالعبرية)

8 عزرا دنين، وثائق وصور من أرشيفات العصابات العربية في الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩، (القدس: دار ماجنس للنشر، ١٩٨١).

9 يسرائيل نيتح (١٩١٨-٢٠٠٨) ولد في عكا، واستقرت عائلته في دمشق. انضم إلى الاستخبارات الصهيونية عام ١٩٣٥. ادعى أنه مصور وتقرّب من الخلايا الفلسطينية حيث قام بتوثيق نشاطاتها وتحويل الصور إلى الهغناه. كتب مذكراته في كتاب عنوانه "يهودي وطني":

10 يسرائيل نيتح، وطني يهودي. (تل أبيب: أستوديو برين، ٢٠٠٣).

11 رونة سيلع. لاطلاع الجمهور... ٢٠٠٩.

12 قد يكون أهم ما كتب عن ملف القرى، البحث الذي كتبه "شمري سلومون" لنيل لقب الماجستير من الجامعة العبرية.
شمري سلومون، تاريخ مشروع ملف القرى: من الفكرة إلى التنفيذ ١٩٤٥-١٩٤٣. أطروحة جامعية لنيل شهادة الماجستير، الجامعة العبرية في القدس، ٢٠١٤ (بالعبرية).

13 رونة سيلع. لمعاينة الجمهور.... ٢٠٠٩.

14 مؤرخ اسرائيلي ولد في ألمانيا (١٩٠٣ – ١٩٨٨) عمل في الأرشيف الملكي في بوتسدام، ثم نائباً لمدير الأرشيف الصهيوني عام ١٩٣٦، ومدير له بدءاً من العام ١٩٥٥ وصولاً لتنصيبه عام ١٩٧١ رئيس اتحاد الأرشيفات الاسرائيلية، يعد من أهم خبراء الأرشيفات الإسرائيليين.

15 الأرشيف الصهيوني، وثيقة رقم: 4563/J1. يمكن قراءة الوثيقة أيضاً في: مجلة أرشيف، قراءات في الأرشفة والتوثيق. اتحاد الأرشيفات الإسرائيلية، العدد الربع. ١٩٩٠. ص ١٣٧-١٣٩.

16 المصدر السابق.

17 أسسه وأداره جورج هيرلتس في برلين عام ١٩١٩، ونُقل للقدس عام ١٩٣٢ متخذاً من مبنى الوكالة اليهودية مقراً له. وقد افتتحت أبوابه للجمهور عام ١٩٣٤. وبقي تحت إدارة هيرلتس وطاقم الموظفين أنفسهم، الذين استوطنوا في فلسطين مع انتقال الأرشيف إليها.

18 مجلة أرشيف، قراءات في الأرشفة والتوثيق. اتحاد الأرشيفات الإسرائيلية، العدد ١٤-١٥. ٢٠٠٧. ص ١٠٦.

19 بن تسيون دينور (١٨٨٤-١٩٧٣) صهيوني اشتراكي، درس التاريخ حتى وصل الأستاذية متخصصاً في التاريخ اليهودي، نشط في عشرات المشاريع الصهيونية، استوطن في فلسطين عام ١٩٢١.

20 هيلل كوهين، ١٩٢٩ سنة الصفر في الصراع اليهودي-العربي، (القدس: دار النشر سفاريم، ٢٠١١): ص ١١٠. (بالعبرية)(صدر بالعربية حديثا تحت عنوان «هبة البراق: ١٩٢٩- سنة الصدع بين اليهود والعرب (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ٢٠١٨).

21 يعكوف برناي، تأريخ وقومية. اتجاهات في دراسة فلسطين والييشوف اليهودي. ١٨٨١-١٩٣٤، (القدس: ماغنس، ١٩٩٤): ص ٤١. (بالعبرية)

22 كوهين، ١٩٢٩ سنة الصفر...، ص ١١٠.

23 دافيد بن غوريون. توحيد وتوجيه: أقوال عن أمن إسرائيل. (تل أبيب: دار معرخوت، 1972) (بالعبرية)

24 كانت حركة مباي تحفظ مقاعد ومناصب خاصة لكبار الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية، كما حدث عند اختيار بن تسيون دينور وزيرًا للتعليم.

25 الأرشيف الصهيوني المركزي، ملف ٢٦٩٤، ص٥٤.

26 أ. ف. ألسبرج، «قانون الأرشيفات: تاريخه وتطبيقه». مجلة أرشيف العدد ١ (١٩٨٧)، ص ٩.

27 البند الثالث من قانون الأرشيفات الإسرائيلية لعام ١٩٥٥. يمكن قراءته بالعبرية: htm#Seif2.001_028/https://www.nevo.co.il/law_html/Law01

28 يمكن الاطلاع على المجلة الالكترونية (باللغة العبرية) على الرابط: http://www. archives.org.il/cgi-webaxy/item?222

29 تداول الفلسطينيون منذ النكبة قصة سلب مكتباتهم خاصة في محيط القدس في أحياء كالطالبية والقطمون، تحدث عن ذلك لاحقاً العديد من الباحثين الإسرائيليين، مبينين أن الكتب تم تحويلها للمكتبة الوطنية الاسرائيلية، وقد التصقت التهمة مذ ذلك الحين بالمكتبة، حيث يدعي الكثيرون أنها رافقت القوات العسكرية الاسرائيلية في نهب بيوت الفلسطينيين وسرقة مكتباتهم وتصنيفها، فيما تبرر المكتبة ذلك بقولها إنها مؤتمنة عليها، وأنها ملكية الدولة تم ايداعها لديها.

30 يمكن مطالعة الصحف على موقع جراید: jrayed.org

31 http://www.archives.gov.il/

32 أرشيف الهغناه: http://www.archives.mod.gov.il

33 الأرشيف الصهيوني: http://www.zionistarchives.org.il

34 معهد لبحث الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مؤسسة إسرائيلية تأسست في القدس عام ٢٠١٤.

35 وعام هوبشتاتر وليئورا يفني، قضية اتاحة: معيقات أمام وصول الجمهور للأرشيفات الحكومية، عكيفوت: معهد لبحث الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. تل أبيب، نيسان ٢٠١٦. ص ٦. (بالعبرية)

36 https://www.nevo.co.il/law/43888#Seif6

37 هوبشتاتر وليئورا يفني، قضية اتاحة...، ص ٢٣.

38 هوبشتاتر وليئورا يفني، قضية اتاحة...، ص ٢٦.

39 يمكن مراجعة بعض الملفات الأخرى عن الملفات التي حجبتها الأرشيفات الإسرائيلية في بحث هوبشتاتر ويفني.

40 نُشر الخبرة في جريدة هآرتس بتاريخ 1 آب ٢٠١٧، يمكن قراءته على الرابط:
https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.4304952?utm_
content=www.haaretz.co.il%2Fnews%2Flaw%2F1.4304952&utm_
utm_source=smartfocus&עופר+אדרת=medium=email&utm_campaign
3A00%06-&writerAlerts=true&utm_term=20170801

41 قابلت بعضهم على فترات مختلفة بين ٢٠١٥-٢٠١٧، وقد فضل معظمهم عدم ذكر أسمائهم.

صدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كتاب